

إثيوبيا الحبيسة تدخل سباق القواعد العسكرية في البحر الأحمر

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



لها بالتحركات المصرية العسكرية في المنطقة، ولا علاقة لها بنوايا السودان حول إعادة ترتيب أوضاعه البحرية مع قوى دولية متباينة، فالتوجه الإثيوبي سابق لتصاعد حدة الأزمة في ملف سد النهضة أو التلويح باستخدام خيارات خضنة لوضع حد لها أو احتدام الصراع على القواعد البحرية في السودان بين روسيا والولايات المتحدة.

ويأتي ضمن مشروع كبير بتبناه أبي أحمد يسعى إلى تثبيت دور إثيوبيا القوي في المنطقة وإعادة جانب من الشكل الإمبراطوري تحت قيادته، فقد ذكر ذات مرة أن أمه تنبأت له بأنه منذ أن كان في عمر السبع سنوات سيكون الملك السابع لإثيوبيا، وعاش، ولا يزال، مفتونا بهذه النبوءة ويعمل على تطبيقها.

قد تفسر هذه النبوءة الغيبية التي رواها أبي بنفسه جانباً من أحلامه للدولة الإثيوبية، وتبرير إصراره على عدم التحلي بالمرونة الكافية في مفاوضات سد النهضة وبقائه العالمة في دولة قوية.

بضع حديت مفتي ردا على تكثيف مصر تعاونها العسكري مع عدد من الدول المحيطة بإثيوبيا مؤخرًا، مثل جيبوتي وكينيا وأوغندا والسودان وبيروني، وأن أدبى أبابا مصممة على دخول التحدي مع القاهرة إلى أبعد مدى في إشارة توجي بعدم تلبين موقفها في أزمة سد النهضة وعدم رضوخها لأي ضغوط عسكرية، وأن مشاكلها الداخلية لن تحول دون تمددها إقليمياً أو تطوير مشروعاتها التنموية.

بضع حديت القواعد البحرية من معالم التوتر بين إثيوبيا من ناحية، ومصر والسودان من ناحية أخرى، ويشير إلى أن كل طرف يحاول توظيف ما لديه من قدرات عسكرية لردع وتحجيم الطرف الآخر، فالمناورات التي أجرتها مؤخراً قوات عسكرية مصرية وسودانية في طبيعتها "تسور النيل" ثم "حماة النيل" اعتبرتها إثيوبيا موجهاً إليها، وأنها دليل على عدم استبعاد اللجوء إلى الحل العسكري.

تريد ادبى أبابا التظاهر بأنها ليست لقمة سائغة في فم مصر والسودان، فإذا كانت القاهرة نجحت في توصيل رسالته بأن علاقاتها بالعواصم المحيطة بإثيوبيا جيدة من خلال تنوع التعاون الأمني معها، فادبى أبابا تؤكد أيضاً أنها غير معزولة وقادرة على أن تذهب إلى مدى أبعد من مصر التي وقعت اتفاقيات عسكرية مع دول مختلفة لا ترقى إلى مستوى الحصول على قواعد بحرية حتى الآن.

تحفظ إثيوبيا بعلاقات جيدة مع كل من الصومال وجيبوتي وإريتريا، ويمكنها الحصول على تسهيلات عسكرية في موانئ الدول الثلاث تنهي بها عملية الحصار البحري والخروج من إطار التحول من دولة حبيسة إلى منفحة على البحر الأحمر، وربما المحيط الهندي، وقادرة على استعادة زخم أسطولها البحري السابق.

ينطوي تلويع إثيوبيا ببناء قاعدة بحرية على قدرتها في تشكيل تحالفات متينة داخل المنطقة، وأن أزماتها الداخلية لن تفرض عليها عزلة أو تمنعها من تطوير علاقاتها الإقليمية، وطموحاتها المستقبلية لن تقف عند حدود بناء سد النهضة الذي أكدت تداعياته حاجتها لقوة عسكرية كبيرة تحميه، وتحمي حدود إثيوبيا بعد تفجر الحرب في إقليم الفشقة السوداني وزيادة المخاوف من تحول تيغراي إلى جرح مستمر.

يحتاج بناء القاعدة البحرية الإثيوبية المنتظرة في ميناء عصب أو مصوع الإريتريين لوقت كي تظهر نواته العملية، لكن في ظل العلاقة الوثيقة التي تربط بين أبي أحمد في ادبى أبابا وأسياس أفورقي في أسمره يمكن أن تقدم إريتريا التسهيلات المطلوبة حالياً كرسالة ردع معنوية للقوات البحرية المصرية إذا فكرت في الاعتداء على سد النهضة فمن الممكن مضايقتها من هناك، وسط الفتور الذي يعترى العلاقة بين القاهرة وأسمره وإحياز الأخيرة لإثيوبيا.

ولتشكيل محور ثقل جديد، اجتمع ممثلون من جيبوتي ومصر وإريتريا والسعودية والصومال والسودان والأردن واليمن في الرياض في يناير عام 2020، لتدشين المجلس الجديد للدول العربية والأفريقية المطلحة على البحر الأحمر وخليج عدن.

وعلى رغم ما اكتسبته العلاقات من زخم، يلفت محللون إلى أن دول الخليج قد تعيد النظر في أدوارها في هذه المنطقة لما سببته أزمة الوباء من ضغوط كبيرة على مواردها المالية، ما من شأنه أن يحرم المنطقة من فوائد اقتصادية وسياسية.

وتشير كميل لونز الباحثة بالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية إلى أنه



الحديث عن القواعد العسكرية يضاعف التوتر في المنطقة



دول الخليج شريك موثوق به

إعادة نظر خليجية في المشاركة في القرن الأفريقي

الغرب يراهن على دول الخليج لمواجهة نفوذ الصين وروسيا في البحر الأحمر

صعب بينما تحاول موازنة علاقاتها مع الأطراف الثلاثة، إذ أن مصر حليف استراتيجي، لكن لهذه الدول مصالح كبيرة في السودان وإثيوبيا. وعرضت الإمارات والسعودية، من بين دول أخرى، العمل كوسطاء في كل من قضية الحدود السودانية الإثيوبية ونزاع سد النهضة.

ولم تشمل موافقة السودان الحذرة سوى على اقتراح الوساطة الإماراتية للنزاع الحدودي بين السودان وإثيوبيا، وذلك على خلفية نجاحها في الوساطة بين إثيوبيا وإريتريا.

الغرب يثق بالخليج

تؤكد أوساط سياسية أن الغرب يرى في دول الخليج شريكاً موثقاً فيه بالمنطقة، في مواجهة التهديدات الأمنية بشكل خاص.

وقبول لونغز إن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ينظران إلى دول مجلس التعاون الخليجي كشركاء مفيدين في القرن الأفريقي، بشرط أن تكون الظروف مناسبة، فهي تتمتع برأس مال للاستثمار تفتقر إليه القوى الغربية، بالإضافة إلى العلاقات الثنائية الجديدة، كما يرى اللاعبون الغربيون دول الخليج كشركاء محتملين لمواجهة نفوذ الصين وروسيا في البحر الأحمر أيضاً.

مأزق سد النهضة يضع دول الخليج في موقف صعب بينما تحاول موازنة علاقاتها مع الأطراف الثلاثة

وقد حاول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تكثيف مشاركتهما مع السعودية والإمارات في القرن الأفريقي في السنوات الأخيرة، وشجعا دول الخليج على تقديم حزم استثمارية كبيرة في البنية التحتية مثل المياه والكهرباء في مصر والسودان وإثيوبيا كحافز لتسوية نزاع سد النهضة على سبيل المثال.

في أوائل أبريل 2021، قاد وزير الخارجية الفنلندي بيكا هافينستو والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي للقرن الأفريقي الكسندر روندوس زيارة الرياض وأبوظبي للحصول على الدعم الخليجي لمواجهة أزمات القرن الأفريقي.

ومع إعادة نظر دول الخليج في مشاركتها في القرن الأفريقي، قد تضطر القوى الغربية لإقناع دول الخليج للعودة عن قرارها من أجل المزيد من التنسيق والمشاركة البنائة في جهود تحقيق الاستقرار الخاصة بها.

الإريترى في خطوة قال مراقبون إنها تظهر وجود مراجعة إماراتية لتمريرها في القاعد بعد أن بدأت بتنفيذ قرارها بالانسحاب من اليمن، كما تشير إلى إعادة تموضع إستراتيجية تتناسب مع متغيرات الأمن في منطقة البحر الأحمر والممرات البحرية الإستراتيجية القريبة.

وكانت الإمارات قد شيدت ميناء ووسعت مهبطاً للطائرات في مدينة عصب منذ سبتمبر 2015، واعتمدت المنشأة كقاعدة لنقل أسلحة ثقيلة وقوات سودانية إلى اليمن أثناء قتالها إلى جانب التحالف الذي تقوده السعودية ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران هناك.

وعلى غرار تغيرات المشهد الإقليمي والدولي وما ستفرزه ساحات الصراع في المنطقة، تميل دول الخليج إلى إعادة حساباتها في منطقة القرن الأفريقي لسدود اقتصادية وأخرى تتعلق بالتطورات الداخلية لهذه الدول.

وأسفرت محاولات الخليج للتدخل في سياسات القرن الأفريقي عن نتائج متباينة. إذ أن الاستثمارات المالية والسياسية الكبيرة التي ضختها دول الخليج في المنطقة لم تحقق نتائج في إعادة تشكيل الحسابات الإستراتيجية لصانعي السياسات في القرن الأفريقي.

وفي فبراير، عندما غرقت الصومال في أزمة سياسية بعد تأجيل الانتخابات، اختارت قطر وتركيا، الداعمات الأكثر ولاء للرئيس محمد عبدالله محمد فرماجو، الذي بنفسه، وأكّد تواصل الدوحة مع قادة المعارضة الصومالية وأرض الصومال في مايو 2021 هذا النهج الحذر. كما ظل نفوذ قطر في حل الأزمة السياسية الصومالية محسوداً، حيث انتهت مساعيها للتوسط في نزاع بحري بين الصومال وكينيا بالفشل.

وفي السودان، حققت الجهود السعودية والإماراتية الداعمة للانتقال السياسي بعد الإطاحة بعمر البشير في أبريل 2019 نجاحات، لكنها في المقابل واجهت صعوبات كبيرة في دعم السودان الجديد، بسبب تعقد مشكلاته، وإن كانت النتيجة الأبرز أنهما نجحتا في تقليص نفوذ الإخوان الذي تقف وراءه كل من قطر وتركيا.

وطيلة الأحداث التي شهدتها السودان وأفضت إلى سقوط نظام البشير، وبعدها، أظهرت الإمارات والسعودية استجابة للظروف الدقيقة للسودان من خلال دعمهما له سياسياً ومادياً.

وفي إثيوبيا، يواجه رئيس الوزراء أبي أحمد، الذي دعمته الإمارات والسعودية، أزمة سياسية وأمنية كبيرة، وهو ما يثير شكوكاً بشأن مال الاستثمارات الخليجية في البلاد.

أخيراً، يضع مأزق بناء سد النهضة الإثيوبى الكبير دول الخليج في موقف

باتت دول الخليج تحظى بثقة لدى دول القرن الأفريقي، بعد الاهتمام اللافت الذي أبدته تجاه المنطقة في السنوات الأخيرة من خلال ضخ الاستثمارات وإنشاء مشاريع كبرى اقتصادية وعسكرية وأمنية. كما دخلت في تنافس شديد مع قوى إقليمية أخرى على النفوذ في المنطقة الإستراتيجية بالنسبة إلى الملاحة الدولية. ونافست دول الخليج أجدات تركيا وإيران كما نافست النفوذ التقليدي لدول مثل الصين، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تراهن على شراكة معها في تأمين القرن الأفريقي. لكن كل هذا قد تتم مراجعته بسبب الضغوط الاقتصادية التي أنتجها الوباء.

وأشطن - تسعى دول الخليج إلى الاستفادة من علاقاتها مع دول القرن الأفريقي، وخاصة المطلحة على البحر الأحمر لتعزيز نفوذها هناك وتأمين أمنها القومي ودخول منافسة قوية مع قوى إقليمية ودولية أخرى.

لكن مخلفات كورونا وتأثيرها الواضح على الاقتصاديات الخليجية قد يؤيدان إلى مراجعة هذا الخيار أو على الأقل انكافئه ولو بشكل مؤقت.

وعلى مدى العقد الماضي، كانت دول الخليج نشطة للغاية في منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي واستثمرت فيها بشكل كبير. حيث إن الأسواق الاستهلاكية المزدهرة والموارد الطبيعية والموقع الاستراتيجي على طول أحد أكثر الطرق البحرية ازدحاماً في العالم تجعل المنطقة محفزة للاستثمار.

إعادة الحسابات

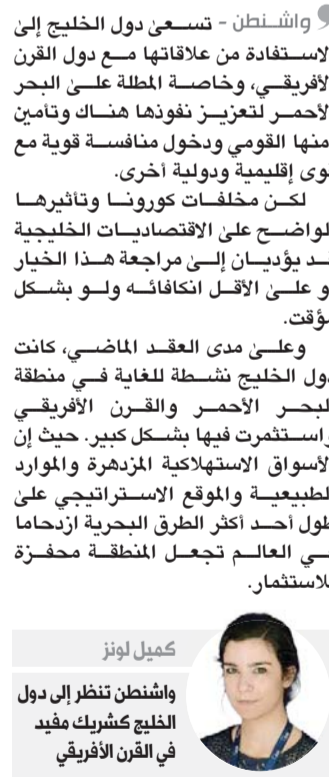
كانت مشاريع دول مجلس التعاون الخليجي في القرن الأفريقي وبشكل خاص الإمارات والسعودية مضمرة بالنسبة إلى هذه الدول، فيما يؤكد المتابعون أن التراجع عنها قد يحرم سكان هذه الدول من مكاسب اقتصادية إضافة إلى تداعياته الوخيمة على الصعيد الأمني، أمام مساعي المنظمات المتطرفة والجهات التي تدعمها في الاستفادة من هذا الفراغ لتعزيز حضورها والتمدد.

وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى الظهور ضمن دائرة الشركاء المؤثمين للإدارة الأمريكية الجديدة، بتبني نهج أكثر براغماتية بشأن القضايا الإقليمية، وتفاعلها مع رغبة واشنطن الساعية إلى تغليب مسار الحوار في ما يخص العلاقات مع قطر.

ولا تخفي دول الخليج استعدادها للمساهمة في استقرار منطقة القرن الأفريقي في مواجهة الأزمات الإيرانية والتركية في المنطقة. لكن الظروف الاقتصادية الطارئة وإعادة تقييم الملفات دفع دولاً مثل الإمارات إلى مراجعة مشاركتها في حرب اليمن وما ارتبط بها من وجود في القرن الأفريقي.

وخفضت الإمارات طموحاتها بإنشاء قاعدة عسكرية في بربرة بارض الصومال إلى تجديد الميناء والمطار، وتم تعليق مشروع تطوير ميناء بوصاصو منذ اغتيال مدير شركة مشغلة للموانئ مقرها دبي في إقليم بلاد بنط شبه المستقل بالصومال في ظروف غامضة في يناير 2019. وتباطأ تطوير ميناء هوبيو في غالمودوغ، الذي نفذته قطر في عام 2019 وبعدها تركيا. ولا تزال خطة إنشاء قاعدة عسكرية سعودية في جيبوتي في مهدها، بعد خمس سنوات من إعلانها.

كما قامت الإمارات بتفكيك قاعدة عسكرية تديرها في ميناء عصب



كاميل لونز
واشطن تنظر إلى دول الخليج كشريك موثوق في القرن الأفريقي

وفي هذا الإطار، سعت دول الخليج إلى إعادة تأكيد مصالحها على أطرافها الغربية في موجة من الارتباطات السياسية والاستثمارات الاقتصادية مع دول القرن الأفريقي.

وعلى غرار المصالح الاقتصادية، مهدت التهديدات الإيرانية المستمرة الطريق لتطوير العلاقات الخليجية مع دول القرن الأفريقي.

ولتشكيل محور ثقل جديد، اجتمع ممثلون من جيبوتي ومصر وإريتريا والسعودية والصومال والسودان والأردن واليمن في يناير عام 2020، لتدشين المجلس الجديد للدول العربية والأفريقية المطلحة على البحر الأحمر وخليج عدن.

وعلى رغم ما اكتسبته العلاقات من زخم، يلفت محللون إلى أن دول الخليج قد تعيد النظر في أدوارها في هذه المنطقة لما سببته أزمة الوباء من ضغوط كبيرة على مواردها المالية، ما من شأنه أن يحرم المنطقة من فوائد اقتصادية وسياسية.

وتشير كميل لونز الباحثة بالمعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية إلى أنه

يحتاج بناء القاعدة البحرية الإثيوبية المنتظرة في ميناء عصب أو مصوع الإريتريين لوقت كي تظهر نواته العملية، لكن في ظل العلاقة الوثيقة التي تربط بين أبي أحمد في ادبى أبابا وأسياس أفورقي في أسمره يمكن أن تقدم إريتريا التسهيلات المطلوبة حالياً كرسالة ردع معنوية للقوات البحرية المصرية إذا فكرت في الاعتداء على سد النهضة فمن الممكن مضايقتها من هناك، وسط الفتور الذي يعترى العلاقة بين القاهرة وأسمره وإحياز الأخيرة لإثيوبيا.